



« الشعب » تنقل مراسيم استلام مهام الطاقم الوزاري الجديد

الاستقرار أولوية في إدارة مرحلة حساسة من تاريخ الجزائر

« الشعب »: أجمع الوزراء الجدد لدى تسلمهم لمهامهم على أولوية الاستقرار في إدارة شؤون الرعية في مرحلة خاصة تعيشها الجزائر وتتطلع الى الخروج منها بأكثر الخيارات الدستورية تجاوزا لأي فراغ سياسي. كما تم التأكيد على التجند في سبيل الانتقال السلس من مرحلة انتقالية إلى بناء جزائر الجديدة القوية بمؤسساتها وديمقراطيتها والتداول على السلطة.

أبرز الضرورة القصوى لتحسين الخدمة عماري وزيراً للفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري

استلم امس شريف عماري مهامه الجديدة على رأس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري خلفا لعبد القادر بوعزقي بحضور الإطارات المركزية والمدراء العامين والمؤسسات تحت الوصاية.
وفي كلمته التي ألقاها خلال مراسيم حفل تسليم واستلام المهام الذي أقيم بمقر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أكد عماري أنه لن يدخر أي جهد لمواصلة العمل من أجل تطوير القطاع وتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بالتعاون مع كافة الاطارات والفاعلين في القطاع.
كما حث إطارات القطاع على ضرورة تضافر الجهود والحرص على مواصلة تقديم الخدمة العمومية والسير العادي للمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع خصوصا في هذه المرحلة الحساسة.

الحكومة الجديدة ستولى تسيير المرحلة الانتقالية

وزراء حكومة بدوي يستلمون المهام

شروع، أمس، وزراء حكومة نور الدين بدوي، التي عين أعضاؤها رئيس الجمهورية، مساء الأحد، في استلام مهامهم مع الوزراء السابقين، لتباشر حكومة بدوي مهامها بشكل رسمي، بعد تأخير استمر أكثر من أسبوعين، وسط انتقادات وجهتها أغلب الأحزاب والتنشكيلات السياسية للحكومة الجديدة التي ستجسد نفسها في مهمة تصريف أعمال خلال الفترة المقبلة إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية تضع حدا للآزمة السياسية التي تعيشها البلاد.

بوعزقي: كنت خادما لهذا الوطن

بدوره قال الوزير الفلاحة والتنمية الريفية السابق، عبد القادر بوعزقي، إنه منذ توليه المنصب على رأس الوزارة كان خادما للوطن ومستلهما من عزته القوة والعزيمة من أجل المساهمة في ازدهاره. وتقدم بوعزقي في بيان له بعد حفل تسليم مهامه للوفاء الجديد على وزارة الفلاحة، شريف عمار، بعبارة الشكر والعرفان إلى رئيس الجمهورية، على الثقة التي منحه إياها.

كما تقدم عبد القادر بوعزقي، لطائرات المركزية لوزارة الفلاحة والموظفين والمستخدمين، على التجاوب والتفاني في العمل وروح المسؤولية في أداء مهامهم، كما أبدى امتنانه للمهنيين والفلاحين ومزارعين وصيادين وكل إطارات الغرف الفلاحية، وثرية للمثابرة والاتحاد المهني المجالي المهنية المشاركة وكافة التفاعلين الاقتصاديين.
وأضاف بوعزقي قائلا " فقد استطعنا أن نحقق في هذه الفترة

القصيرة خطوات كبيرة نحو عصرة الأمام الاقتصادي الرفح القدرات الإنتاجية وخلق مزيد من التماسك والاندماج". و ختم بوعزقي: "لا يسعني أن أثنى كل التوفيق السداد لأخي وزميلي شريف عمساري، وكلني ثقة بأنكم ستسجلون مجعته ونحت إشرافه المزيد من النتائج الإيجابية و المكتسبات في سبيل تنمية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري".



الفلاحون يطالبون بتحليل المواصفات وينتقدون المجلس المهني

تصدير زيت الزيتون مرهون بمعادلة الأسعار مع النوعية

أجمع منتجو زيت الزيتون في تصريحات مطابقة لـ"المساء" أمس، على ضرورة فتح مخبر وطني لتسليم شهادات المطابقة، والقيام بتحليل حول نسبة مادة "فينوبولين" المضادة للأكسدة، من أجل ضمان بيع المنتج في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة. في حين أعاب بعضهم على العمل الذي يقوم به المجلس الوطني متعدد المهن لشعبة زيت الزيتون، والذي نصب حسين من دون استشارة كل المهنيين "ويعمل خارج إطار المهنة"، بدليل أن أعضائه شابوا من تضخيم المطابقة الثانية للمسابقة الوطنية لأحسن زيت زيتون بكر ممتازة.

نوال / ح



المحلي في السوق المحلية والأجنبية، اقترح هذا الفلاح تخصيص شهادات المطابقة للمنتج المحلي، للإثبات نسبة مادة "فينوبولين" المضادة للأكسدة "وبذلك يمكن بيع المنتج بالخارج بعد تسجيل إقبال من طرف المستهلك الأوروبي على كل منتج يتضمن هذه المادة".

وعن المجلس الوطني المتعدد المهن لشعبة زيت الزيتون أشار محدثنا، إلى أنه تلسقي الاستدعاء للمشاركة في اجتماع انتخاب رئيسته في الساعات الأخيرة، مؤكدا أن عملية الانتخاب لم تدم أكثر من 10 دقائق مع عدم إشراك كل المهنيين في هذا المجلس الذي ينشط اليوم "خارج الإطار"، على حد تعبيره.

للتذكير فقد شارك في المطابقة الثانية للمسابقة الوطنية لمنتج زيت الزيتون أكثر من 20 فلاحا عرضوا 30 منتوجا للتنافس على المناصب الأولى عبر أربعة أصناف وهي "فاكهة خفيفة"، "فاكهة خضراء مكثفة"، "فاكهة خضراء متوسطة"، و"فاكهة طازجة"، حيث سيتم في إطار المسابقة انتقاء 12 منتوجا للفوز بالمراتب الثلاث الأولى في كل صنف.

مصالح وزارة الفلاحة إلى فتح مخبر وطني للتدقيق في نسبة مادة "فينوبولين" المضادة للأكسدة، وهي مادة تنتجها شجرة الزيتون عندما تجهد نفسها للتأقلم مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف والبرد في الشتاء، حيث أن المادة المتكونة مرتفعة بنسبة كبيرة في منتج زيت الزيتون الجزائري بسبب ارتفاع حرارة أشجار الزيتون التي تعود لعدة قرون، وعليه يقو المتحدث "يجب التركيز على هذه المادة للرفع من أسعار المنتج المحلي في الأسواق العالمية"، مشيرا على سبيل المثال إلى صنف من زيت الزيتون المغربي الذي ارتفعت أسعاره في الأسواق الأوروبية إلى 40 أورو للتر الواحد، وبالتالي لعدم وجود إمكانية لتلبية الطلب على المنتج

رواجا وإقبالا كبيرا من طرف زوار الصالون والمتعاملين، إلا أنه لا يمكنه قبول طلبيات الأسواق الأجنبية بسبب عدم امتلاكه الكميات المطلوبة وعدم وجود شهادة المطابقة. وعن نشاط المجلس الوطني المتعدد المهن لشعبة زيت الزيتون أشار المتحدث إلى أن غالبية الفلاحين الصغار لم يتم استدعائهم للمشاركة في المجلس "الذي يبقى هيئة سباسبية لا علاقة لها بواقع الإنتاج الفلاحي، خاصة وأن أغلب أعضائه معيّنون من طرف الوزير السابق للقطاع، ورئيس المجلس المتخصص في إنتاج مختلف أنواع المصبرات وليس من المهنيين في مجال زراعة وإنتاج زيت الزيتون".

من جهته دعا الفلاح أحمد كياراد، من ولاية بومرداس،

التقليدية والعصر بمعدات قديمة، "الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج، في ظل عدم وجود مخبر وطني لتحليل مواصفات المنتج وخفض نسبة الأكسدة".

على صعيد آخر أشار الفلاح واقد، أن فوزه بالجائزة الأولى خلال فعاليات أول طبعة للمسابقة لم يستفد منها من منطلق أنه تسلم شهادة شرفية فقط، في حين أنه "بحاجة لمرافقة تقنية ودعم مالي لعصنة حقوقه، بالإضافة إلى شهادة المطابقة بخصوص إنتاج زيت زيتون طيبعية 100 بالمائة، وذلك لتسهيل عملية تصدير المنتج للخارج"، وأشار في هذا الخصوص إلى أنه أرسل خلال فعاليات الطبعة السابقة للمصالون الدولي للملاحة بباريس، عينات من منتوجه "ولقي

ويجد الفلاحون المتخصصون في مجال إنتاج زيت الزيتون صعوبة كبيرة في بيع منتجاتهم بالخارج، بسبب المنافسة القوية لعدد من الدول العربية والأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع سعر المنتج محليا، مقارنة بما هو معمول به في السوق الدولية، حيث يبلغ سعر اللتر الواحد في الخارج 4 أورو، وهو سعر لا يغطي تكاليف الإنتاج المحلية. حسب المختصين.

وحسب تصريح الفائز بالجائزة الأولى خلال الطبعة الفارطة، عمر واقد من ولاية البويرة، فإن الجزائر تأخرت في عملية الترويج لمنتجاتها الفلاحية بالخارج، ما جعل السوق العالمية متشبعة من ناحية زيت الزيتون المنتجة عبر عدد من الدول العربية والأوروبية، وعليه ينبغي، حسب المتحدث، التفكير في تضمين المنتج عبر شهادات المطابقة، لإثبات أنه منتج طيبعي 100 بالمائة، وهي الطريقة الوحيدة التي تسمح للمنتجين ببيع منتجاتهم بأسعار تنمائي وقيمة التكاليف. وسجل الفلاح عدة عقبات في مسار الإنتاج الذي يبقى، بحسبه، بعيدا عن المعاصرة بسبب مواصلة عمليات القطف والجمع

الديوان المهني للحبوب

مناقصة لاقتناء 50 ألف طن من القمح

طرح الديوان المهني للحبوب مناقصة عالية تغلق اليوم الثلاثاء، لشراء 50 ألف طن من القمح، حسبما نقلته وكالات أنباء، نقلا عن تجار أوروبيين. ووفقا لذات المصدر، فإن الديوان طالب بشحن القمح بين 16 و31 ماي المقبل. وفي أحدث مناقصة قمح لين له أوردتها التقارير، وكانت في 13 مارس الماضي، اشترى الديوان حوالي 450 ألف طن، بعد أن طلب عروضاً لخمسين ألف طن. وتعد الجزائر سوقا مهمة لقمح الاتحاد الأوروبي، ولا سيما القمح الفرنسي، حيث كانت أكبر وجهة لصادرات القمح اللين الفرنسي في جانفي الماضي، كما أوردته ذات المصادر.

ح-ح



الطلبية توجه ما بين 16 و31 ماي مناقصة جديدة للجزائر لشراء 50 ألف طن من القمح

حاليا يستوعب بمفرده 50 في المائة من مبيعات فرنسا للدول من خارج نطاق الاتحاد الأوروبي، وتبقى الجزائر من أهم زبائن باريس في مجال القمح لاسيما القمح اللين، حيث تمثل فرنسا فيه نحو 75 في المائة مما تستورده الجزائر، تضاف إلى ذلك حصة معتبرة تقترب من 45 في المائة من القمح الصلب.

ويلاحظ أنه من أهم الشركات التي تتعامل معها الجزائر في شراء الحبوب المجموعة الفرنسية "سوفلي" التي تأسست في 1900 وهي متخصصة في مجال تسويق القمح والشعير وتصنف ضمن أبرز شركات تجميع الشعير والقمح الخاصة في أوروبا بـ 4.4 مليون طن مجمعة في فرنسا ومليون طن على مستوى دولي، والشركة الفرنسية تزودت منها الجزائر في آخر طلبية خاصة بالشعير في 18 فيفري الجاري بمعدل 60 ألف طن ومتوسط سعر 220 دولار للطن، إلى جانب صفقة شراء 120 ألف طن من القمح بمتوسط سعر 247 دولار للطن في 13 فيفري الجاري، تسلم ما بين 16 مارس و15 أفريل، فضلا عن الشركة الفرنسية "لوكيرور" المتواجد مقرها بمدينة "كون" التي وفرت للجزائر 150 ألف طن من القمح بمتوسط سعر يقدر بـ 247 دولار للطن.

حفيظ صواليلي

● أعلن وسطاء تجاريون أوروبيون، أمس، أن الديوان المهني الجزائري للحبوب أطلق مناقصة جديدة لشراء 50 ألف طن من القمح. وتعد المناقصة الثالثة منذ بداية السنة، وينتهي مفعولها اليوم الثاني من أفريل. وأشارت وكالة "رويترز" للأنباء إلى أن "الأحجام المطلوبة في المناقصات الجزائرية اسمية ومن المعتاد أن يشتري البلد أكثر من الحجم المطلوب".

وذكرت الوكالة من هامبورغ بألمانيا أن العروض يمكن أن تبقى سارية إلى غاية يوم الأربعاء 3 أفريل وأن القمح المراد اقتناؤه يجب أن يرسل في الفترة ما بين 16 و31 ماي 2019.

يذكر أنه خلال المناقصة الأخيرة التي تم إطلاقها في 13 مارس، قام الديوان بطلب اقتناء نحو 450 ألف طن من القمح اللين، بعد أن تلقى عروضاً بقيمة اسمية تعادل 50 ألف طن. وتبقى الجزائر، حسب المتعاملين، من أهم زبائن الحبوب في أوروبا لاسيما فرنسا التي تظل أهم ممول للجزائر، وقد تصدرت الجزائر الدول المستوردة للقمح اللين الفرنسي في جانفي وفيفري 2019.

وأشار تقرير صادر عن الهيئة المتخصصة في القطاعات الفلاحية والصناعة الغذائية والصناعة الفلاحية "أغريدي" إلى أن السوق الجزائري



فلاحو وهران يشتكون صعوبة الاستفادة من قروض الرفيق والتحدي المدير الجهوي لبنك «بدن يؤكد استعدادة للتكامل بالإنشغالات

غاية 20 مليون دج أي 2 ملايين سنتيم، تُعالج على مستوى المديرية الجهوية، فيما يتم تحويل الملفات التي تتجاوز هذا المبلغ إلى المديرية المركزية، موضعا أن هذه الأخيرة تستغرق وقتا أكبر مقارنة بالموارد البشرية وعدد الملفات المودعة من مختلف ولايات الوطن في جميع أنواع النشاطات الفلاحية، بما فيها البرمائيات، ولشاد في سياق متصل بالتمويلات الهامة التي تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوههران، حيث تم تمويل 96 مليا بمبلغ 1.60 مليار دج في إطار قروض التحدي، فيما تمكنت هذه المؤسسة البنكية خلال الموسم الفلاحي 2018 / 2019 من تمويل 48 مليا بخص القرض الرفيق الخاص بالحبوب بمبلغ مليار و3.70 مليون دج، إضافة إلى 53 مليا يتعلق بالنشاطات الأخرى، على غرار تغذية الأعمام، بما فيها السمك، وذلك بمبلغ 1.63 مليار دج.

كما كشفت نفس المسؤول عن أرقام أخرى تتعلق بالاعتماد التجاري المعروف بشراء العتاد الفلاحي، مشيرا إلى تمويل 41 مليا بمبلغ مليار و9.84 مليون دج، ناهيك عن النشاطات الأخرى المرتبطة بأجهزة دعم الشباب بوههران، حيث تمكنت المديرية إلى غاية الثلاثي الأول من السنة الجارية 2019 من تمويل 4 آلاف مستفيد من قروض «أنساج» بمقدار 10 ملايين دج، و2000 ملف «كناك» بأكثر من 2 مليار دج، ناهيك عن القروض المصفرة «أونجم».

الإشكال الذي كان موجودا قبل سنة 2009، حيث كان الفلاح صاحب حق الامتياز يستفيد من نسبة 1 بالمائة، مقابل حصول المستثمر على نسبة 99 بالمائة، ما يجعل هذا الأخير صاحب الملكية الفعلية في عقد الشراكة بين الطرفين.

من جانبه، عبّر المدير الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوههران، زويبر مصطفي، عن إعجابه بحجم الاستثمارات الفلاحية بالولاية، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة تكاثف جهود جميع الفاعلين في المجال وشركائهم من أجل تثمانين القطاع وإعطائه مكانته الحقيقية على أرض الواقع.

وقال زويبر الذي تم تصسيه شهر أكتوبر المنصرم في رده على جملة الشكاوي والتظلمات حول التماطل في دراسة الملفات على مستوى المديرية التي يشرف عليها، أنه على أتم الاستعداد لدراسة الطلبات، وكذا الالتزام التام بالمشاركة في جميع الحملات التحسيسية والتوعوية ومختلف الزيارات الميدانية ببعية شركاء القطاع، وأكد نفس المسؤول، أنه سيسعى جاهدا من أجل تغير الأداء المهني على مستوى المديرية والوكالات التابعة لها، انطلاقا من تقليص مدة معالجة الملفات، طبقا للأجل القانونية المحددة بـ 30 يوما على مستوى الوكالة و35 يوما على مستوى المديرية الجهوية، باعتماد معيار النفاذ والموضوعية.

أشار زويبر كذلك إلى أن ملفات القروض التي تصل

الاستثماري «التحدي»، وتوّه في هذا الإطار بالقوانين التي وضعتها الدولة منذ سنوات لتنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية الخاصة والتي احتفظت بملكية الرقابة للدولة، في حين منح حق الانتفاع بها وبالأموالك السطحية المتصلة بها إلى الأشخاص الراغبين في ذلك، وصدر على ضوء ذلك القانون 87/19 الذي ضبط كيفية استغلال هذه الأراضي الفلاحية وحدد حقوق المنتجين وولجباتهم، واعتبر زدام، أن المشرع الجزائري كان يهدف من وراء ذلك إلى تعزيز الشعور بالطمأنينة والاستقرار لدى الفلاحين وتحفيزهم على الاستثمار، موضعا أن قانون 19/87 جاء لخلق المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية على مستوى نظام حق الانتفاع، ومع مرور الوقت تم تحقيق استثمارات كبيرة، إلا أنه نظرا لعدة عوامل، من بينها الظروف الاقتصادية وما آلت إليه المستثمرات الفلاحية المستعدة بموجب هذا القانون، تم إلغاؤه بموجب القانون 03/10 الذي حدد شروطا وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية بأسلوب جديد تمثل في عقد الامتياز.

كما أشار محدثنا إلى قانون الشراكة والقاعدة الجيدة التي تنظم حصص التعاون بين الفلاحين والمستثمرين، وفق نص المادة 62 من قانون المالية التكميلي لس 2009، والمكرس لقاعدة 66/34 بالمائة، حفاظا على مبدأ الاستغلال العقلاني للمقار الفلاحي، وجاء لمعالجة

اشتكى فلاحون ناشطون بوههران جملة من المشاكل والعراقيل التي تعترض طريقهم بسبب البيروقراطية والتماطل في دراسات ملفات القروض المدعومة عبر مختلف الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدن»، الوحيد المتخصص في الاستثمارات الفلاحية.

وهران: براهيمية مسعودة

أكد هؤلاء له الشعب، على ضرورة إيجاد تمويلات تساهل العسر وعدم حصرها في بعض النشاطات التقليدية، بالنظر إلى التحولات التي يشهدها القطاع بفروعه المختلفة، بما فيها تربية المائيات، بدوره شدّد الأمين العام للفرقة الفلاحية، زدام الهواري على إعادة تفعيل الانفاقية التي أبرمت في شهر ماي 2015 بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف تسهيل إجراءات منح القروض والسماح لأكثر عدد من الفلاحين بالاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة في هذا المجال.

وأشاد زدام في سياق متصل بمختلف القوانين والتنظيمات التي أطرت دعم الدولة الذي كان يخص شعبا محدودة وتوسّع ليشمل مختلف النشاطات ابتداء من سنة 2000، وكان سببا في تحقيق استثمارات هامة، من خلال صيغة القروض بنوعيتها «الموسمي»، المعروف باسم «الرفيق» أو القرض